ودائع المصرف ٨٦ مليار ليرة معظمها تحت الطلب

مدير المصرف الزراعي لـ«الوطن»: المصرف المركزي أقرض عبر مصرفنا ٣٤٨ ملياراً للمؤسسات الحكومية

| عبد الهادي شباط

صرح مدير عام المصرف الزراعي لـ«الوطن» أن المصرف منح عبر فروعه قروضاً منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية تشرين الأول بقيمة ٣٥٢,٩ مليار ليرة محققاً بذلك نسبة تنفيذ ١٥٢,٤ بالمئة عما هو مخطط وتوزعت الإقراضات على ٣١٠ مليارات ليرة للمؤسسة العامة للحبوب بنسبة ٨٨ بالمئة من إجمالي الإقراضات و٣١ مليار ليرة للمؤسسة العامة لإكثار البذار و٧ مليارات ليرة لمؤسسة حلج وتسويق الأقطان، موضحاً أن كتلة قروض مؤسسات القطاع العام هي عبارة عن مخصصات من المصرف المركزي لتمويل شراء الحبوب والبذار والأقطان، ويقوم المصرف الزراعي بصرفها موسمياً.

وأشار إلى أن حصة الفلاحين من الإقراضات بلغت ٤,٩ مليارات ليرة بمعدل ١,٣ بالمئة من إجمالي ما أقرضه المصرف الزراعي.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بين أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الآمنة والتي يمارس المصرف فيها نشاطه، مشيراً إلى أن مبيعات الأسمدة خلال الفترة نفسها تجاوزت ٨٠,٦ ألف طن بقيمة ١٥,٧ مليار ليرة توزعت على ١٢,٨ ألف طن من أسمدة سوبر الفوسفات بقيمة ٢,٨ مليار ليرة و٢٦,٥ ألف طن من أسمدة اليوريا بقيمة ٦ مليارات ليرة و٣٨,٦ ألف طن من أسمدة نترات الأمونيوم بقيمة ٥,٧ مليارات ليرة ونحو ٢,٦ ألف طن من سلفات البوتاس بقيمة تجاوزت المليار ليرة.

وبالانتقال مع المدير العام لحجم ودائع المصرف بين أن إجمالي قيم الودائع حتى نهاية تشرين الأول الماضي كانت نحو ٨٦,٢ مليار ليرة منها ٧٣,٦ مليار ليرة ودائع تحت الطلب و١١,٥ مليار ليرة ودائع توفير و٩٢٨ مليون ليرة ودائع لأجل و٦٢ مليون ليرة عبارة عن حسابات مجمدة

وأوضح أن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي صدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً حيث أسهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

وبين أن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجية وليس هناك قروض استهلاكية لدى الزراعي وأن هناك توجيهات لدى الفروع بتبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية وأنه يتم دراسة أي طلب يقدم لفروع الزراعي ومنح القروض المطلوب من دون أي تأخير بهدف تأمين التمويل للمشاريع الزراعية ودعم الإنتاج الزراعي وخاصة المشروعات ذات الطابع الحيوي والمشروعات التي تعزز الإنتاج والنشاط الزراعي وأن المصرف جاهز لتمويل أي مشروع زراعي بشرط تحقق الجدية من قبل المستثمر وسيقوم المصرف بالتمويل بالتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج للمشروع بشكل مدروس وميسر بما يضمن مصلحة المستثمر والمصرف على التوازي.

دمشق تحصل على المرتبة الأولى بالسكر والرز الذكي ثم اللاذقية وتليها حمص

| علي محمود سليمان

بلغ إجمالي ما اشتراه السوريون من مادتي السكر والرز المدعوم عبر البطاقة الإلكترونية من صالات المؤسسة السورية للتجارة في كل المحافظات عن دفعتي الشهرين العاشر والحادي عشر أكثر من ٣١,٤٧٠ مليون كيلو سكر ورز، سددوا ثمنها أكثر من ١٧,١٨٥مليار ليرة سورية وحسب بيانات المبيعات عن دفعة شهري تشرين الأول وتشرين الثاني في المؤسسة السورية للتجارة والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها فقد بلغ إجمالي ما تم بيعه من مادة السكر عبر البطاقة الإلكترونية في كل المحافظات كمية تزيد على ١٦,٩٦٧مليون كيلو غرام سكر بإجمالي مبيعات زاد على ٨,٤٨٣ مليارات ليرة سورية.

على حين بلغ إجمالي ما تم بيعه من مادة الرز عبر البطاقة الإلكترونية في كافة المحافظات أكثر من ١٤,٥٠٣ كيلو غرام رز بإجمالي مبيعات تجاوزت ٨,٧٠١ مليارات ليرة سورية.

وسجلت محافظة دمشق أعلى معدل مبيعات للمادتين حيث بلغت كميات السكر أكثر من ٣ ملايين كيلو غرام سكر، ومبيعات الرز أكثر من ٢,٦ مليون كيلو غرام . تلتها محافظة اللاذقية بنحو ٢,١١٩ مليون طن سكر و١,٨ طن رز، ثم حمص بنحو ٢,١١٥ مليون طن سكر و١,٨ مليون طن رز.

ووفقاً لإحصائيات المؤسسة بلغت حصة محافظة ريف دمشق ١,٩٨ مليون طن سكر و١,٧ مليون طن رز، تلتها حماة بكمية ١,٩٠٦ مليون طن سكر و١,٦ مليون طن رز، ثم حلب بكمية ١,٨٤٤ مليون طن سكر و١,٥ مليون طن وبلغت الكميات الموزعة في طرطوس ١,٨٠٥ مليون طن سكر، و١٥,٥ مليون طن رز، يليها السويداء بكمية ٧٦٧ ألف طن سكر و٦٥٨ ألف طن رز، ثم دير الزور بكمية ٤٧٦ ألف طن سكر، و٤١٧ ألف طن رز، ثم القنيطرة بكمية ٤٥١ ألف طن سكر و٣٨٨ ألف طن رز، يليها درعا بكمية ٤٠٦ آلاف طن سكر، و٣٤٨ طن رز.

على حين كانت محافظة إدلب أقل المحافظات بكميات المبيع حيث تم بيع أكثر من ٢٥ ألف كيلو غرام سكر وأكثر من ٢٢,٩ ألف كيلو غرام رز.

يذكر أن سعر كيلو غرام السكر المدعوم هو ٥٠٠ ليرة سورية وسعر كيلو غرام الرز المدعوم هو ٦٠٠ ليرة سورية، وكانت المؤسسة السورية للتجارة قد بدأت بالبيع بنظام الرسائل المرسلة للمواطنين لاستلام مخصصاتهم من المادتين خلال مدة ٤٨ ساعة من الصالة التي يحددونها مسبقاً، وذلك للحد من الازدحام أمام صالات المؤسسة.

وزير الإسكان لـ«الوطن»:

تعديلات على القوانين لمعالجة السكن العشوائي

| هناء غانم

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل ضمن توجهات الحكومة على تعديل القوانين التي تساهم في تأمين مساكن للمواطنين.

عبد اللطيف بين أن هناك حاجة ماسة لتعديل قانون التطوير العقاري بعد أن تبين وجود قصور في بعض مواده من حيث عدم إعطاء الهيئة العامة للتطوير العقاري المرونة والصلاحيات كاملة للقيام بمهامها في معالجة السكن العشوائي وفي مجال التطوير العقاري التي تم إحداثها بموجب القانون /١٥/ عام ٢٠٠٨ والتي مهمتها تتعلق بتنظيم أعمال التطوير العقاري والترخيص للمطورين العقاريين، مضيفاً: بناء عليه تم إحداث مناطق للتطوير العقاري والترخيص لهذه الشركات.

وأشار إلى أن هناك العديد من التداخلات مع عمل الوحدات الإدارية الأمر الذي أدى إلى التأخر في إعلان مناطق التطوير العقاري المحدثة.

وأوضح عبد اللطيف أن التعديلات الجديدة المنوط بها سوف تساهم في معالجة مناطق السكن العشوائي وإعادة هيكليتها وتنظيمها بما يخدم هذه المناطق.

وأشار إلى أهمية تأكيد منح المطورين العقاريين المزيد من التسهيلات والمزايا التي تساعدهم على إطلاق وتنفيذ مشاريع التطوير العقاري ولاسيما ما يتعلق بالبيع والبيع على الخريطة مع تخفيض نسبة ضمانة حسن التنفيذ إضافة إلى إعطائهم بعض الإعفاءات التي تخفض من الأعباء المالية المترتبة عليهم نتيجة تنفيذ المشاريع خاصة عندما تكون هذه المشاريع بملكية المطور العقاري أو تنفذ بأسلوب التحاصص.

«طوابير طلابية» على فروع «العقاري».. والحلول لا تزال «مستعصية»!

جامعة دمشق لـ«الوطن»: ١٦ ألف طالب تقدّموا لمفاضلة التعليم المفتوح.. ومدير المصرف: لدينا مقترحات

| فادي بك الشريف

تجددت الازدحامات الطلابية عبر بوابة التسجيل للتعليم المفتوح ودفع الرسوم في أفرع المصرف العقاري التي اكتظت بمئات الطلاب الراغبين بالتقدم إلى المفاضلة، رافقه ضغط كبير استعصت السيطرة عليه، ليجد الطالب نفسه أمام ترك أشغاله ومتطلباته اليومية، والانتظار لساعات وساعات حتى يتمكن من إنجاز مهمة الدفع وقضاء الحاجة.

شكاوى وصلت إلى «الوطن» تم رصدها على أرض الواقع تؤكد وجود طوابير كبيرة داخل فروع المصرف العقاري وخاصة فرع منطقة البرامكة ، الذي يبدو أنه نتيجة الضغط تعطلت الشبكة (الخميس الماضي) لتغلق الأبواب أمام الطلاب قبل ساعتين من انتهاء الدوام، بالتزامن مع صدور قرار من إدارة التعليم المفتوح يقضي بتمديد التسجيل حتى اليوم الإثنين.

وأمام ضغط الطلاب الكبير المقدر بالآلاف، ناشد الطلاب بضرورة وضع حلول ومعالجات ثابتة لتبسيط الإجراءات والتسهيل على الطلاب والتخفيف مما وصفوه «بالروتين القاتل» وعدم اتخاذ إجراءات سريعة تعالج المشكلة والطوابير الكبيرة.

كما طالب الطلاب بضرورة التمديد لفترة إضافية أخرى ليتسنى لمن تبقى من الطلاب التسجيل في المفاضلة، علماً أن الضغط ازداد بسبب وجود طلاب بحاجة إلى استرداد المبالغ المالية والسلفة المدفوعة بسبب تعذر الحصول على مقعد في (التعليم الموازي).

وأشار الطلاب إلى أن هذا المشهد يتكرر كل عام، وزاد من أوجاعه هذا العام صعوبة التقيد بالإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا.

«الوطن» تواصلت مع نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح الدكتورة رغداء نعيسة، التي أكدت أن أحد أسباب الازدحام الحاصل هو لجوء الطلاب للتسجيل في فرع (العقاري) في البرامكة، على الرغم من وجود عدة أفرع للتسجيل في المفاضلة.

وأوضحت نعيسة أن الجامعة وبناء على طلب من الاتحاد الوطني لطلبة سورية قررت تمديد المفاضلة حتى اليوم الإثنين، علماً أن التسجيل في المفاضلة كان مقرراً أن ينتهي الخميس الماضي، وذلك تقديراً للطلاب وإتاحة الفرصة لبقية الطلاب للتسجيل، مضيفة: إن المهلة تنتهي اليوم حكماً ويتعذر التمديد وذلك بهدف التحضير لإنجاز المفاضلة قريباً جداً.

وأشارت الدكتورة نعيسة إلى أن عدد المتقدمين إلى المفاضلة (مستجدون) تجاوز الـ١٦ ألف طالب وطالبة.

كما تواصلت «الوطن» مع مدير عام المصرف العقاري الدكتور مدين علي، الذي أكد وجود ضغط كبير (في وقت واحد) وخلال فترة قصيرة، على فروع المصرف وخاصة في البرامكة، مشيراً إلى أن الأعداد كانت بالآلاف ما بين التسجيل للمفاضلة واسترداد السلف المالية، مشيراً إلى وجود ٥ فروع تعمل على مدار الساعة، رغم الظروف الراهنة وسط جهود كبيرة مقدمة لإنجاز الأعمال مع العمل لساعات إضافية وحتى يوم السبت إن تطلب الأمر، علماً أن هذا الأمر يتكرر كل عام.

واقترح مدير المصرف أن يتم توسيع عدد المصارف لإنجاز عملية تسجيل الطلاب ما يخفف الضغط على فروع المصرف ويخلق مرونة في إنجاز المهمة، كما أنه يمكن تسديد المبالغ في الجامعة ومن ثم يتم الحصول عليها وتحويلها عن طريق معتمد، وبإمكان الدفع في الجامعة أو عدد من الكليات عن طريق محاسب ومن ثم يتم تحويل المبالغ لحساب الجامعة لدى المصرف العقاري.

وحول اقتراح مدير العقاري، أكدت الدكتورة نعيسة أنه سيتم النظر به خلال الفترة القادمة ووضع حلول لمعالجة الأمر من كل جوانبه.